اثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محافظة الطفيلة

إعداد

د. خالد محمد أبو عليقة

جامعة الطفيلة التقنية

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم اقتصاد الأعمال

العنوان البريدي: الطفيلة

الرمز البريدي:(66110)

ص.ب (179) الأردن

Email:k_diabat@yahoo.com

د. احمد محمود الثوابيه

جامعة الطفيلة التقنية

كلية العلوم التربوية

قسم علم النفس التربوي

العنوان البريدي: ناعور

الرمز البريدي:(11710)

ص.ب (82) الأردن

Email:ahmadthawabieh@yahoo.com

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، واعتمدت المنهج التحليلي الوصفي. وتكونت عينة الدراسة من (236) شخص شكلوا ما نسبته (10%) من مجمع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ساهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وكان له انعكاسات ايجابية على النواحي الاجتماعية للمستفيدين من هذه القروض. كما بينت الدراسة وجود عدد من المشكلات التي تواجه المستفيدين من هذه القروض.

الكلمات المفتاحية: مشروعات صغيرة، مشروعات متوسطة، تنمية اقتصادية، تنمية اجتماعية، اقتصاد، بطالة، فقر.

Abstract

This study aimed at investigating the economical and social impact of small and medium project. It used a descriptive analytical methodology. The sample of the study consisted of (236) persons (10%) of the population.

The findings of the study were:

These projects were contributed in reduction poverty and un employment in Tafila. and it positively influenced the social life of project managers and their families, the study also indicated some problems that faces these projects.

Keywords: small project, medium project, economical development, social development, economics, unemployment, poverty.

اثـــر المـــشروعات الـــصغيرة والمتوســـطة علـــى التنميـــة الاجتماعيـــة والاقتـــصادية فـــي محافظة الطفيلة

المقدمة:

تحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في التقدم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف المجتمعات ؛ كون هذه المشروعات تعنى بالدرجة الأساسية في تنمية الأفراد؛ والتي تنعكس بدورها على تنمية المجتمع ككل؛ حيث من الممكن إن تتطور فهذه المشروعات قد تتطور إلى مشروعات كبيرة توثر في الاقتصاد الوطني الشامل،

ويعتبر إتاحة القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أهم الاستراتيجيات الفعالة لتوفير فرص عمل والإقلال من الفقر مما يؤدي بالتالي إلى النمو الاقتصادي. وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما يقارب من (90%) من اقتصاديات كثير من الدول المتقدمة.(عبد القادر، 1999) وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الأردن عام (2008) (14901) وقد بلغت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي (28.7%) (www.tanmia.ma). والأردن واحدة من الدول التي اهتمت بشكل كبير بالتنمية الاقتصادية وذلك انطلاقا من محدودية الموارد فركزت خطط التنمية على الاستثمار في الموارد البشرية ، وذلك ليتمكن الأفراد من الإسهام في التنمية الوطنية وتحمل جزء من الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، مما يساهم منها:

عدد العاملين وقيمة الموجودات (رأس المال) وحجم المبيعات، فاللجنة الأوربية التي ميزت بين الموسسات

في تقدم المجتمع الأردني وتطوره، ورافق الاهتمام بالجانب الاقتصادي اهتمام بالجانب التعليمي حيث وضعت الحكومة خططا تربوية للاهتمام بالاقتصاد المبني على المعرفة، فعملت وزارة التربية والتعليم على تطوير التعليم بحيث يصبح رافدا للجانب الاقتصادي وذلك من خلال خطة متكاملة تعنى بهذا الجانب أطلق عليها خطه تطوير التعليم المبني على الاقتصاد المعرفي Education (Reform for knowledge Economy) والتي بدأت الوزارة في تطبيقها اعتبارا من العام (2001/2000) واستمرت لمدة ثماني سنوات وتعمل الوزارة حاليا على تنفيذ المرحلة الثانية منها والتي ستستمر لمدة خمس سنوات أخرى.

ومحافظة الطفيلة موضع هذه الدراسة تقع جنوب الأردن وتبلغ مساحتها (2132) كم^2 وعدد سكانها (80077)، وهي من أكثر مناطق الفقر والبطالة حيث تشير بيانات دائرة الإحصاءات العامة في الأردن إلى أن نسبة البطالة وصلت عام (2008)م إلى (16.6%) وقد بلغت النسبة عند الذكور (12.9%) وللإناث (31.6%). (دائرة الإحصاءات العامة، 2008) وانطلاقا من ذلك تسعى المؤسسات الحكومية للتقليل من الآثار المترتبة على ذلك بتقديم القروض للمواطنين لإنشاء المشاريع الاقتصادية الصغيرة أو المتوسطة.

المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم المشروع الصغير والمتوسط وذلك بسبب الاعتماد على عدة معايير

بالتركيز على حجم العمالة والدخل السنوي تعتبر بان المشروع الصغير هو المشروع الذي يعمل فيه (10-

5. نقص السيطرة على المخزون حيث يؤدي غياب السيطرة على المخزون والتقصير في تلبية حاجات العملاء إلى تحولهم إلى موارد أخرى للحصول على تلك السلعة.

6. عدم وجود جهة واحدة تعنى بشؤون تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7. عدم قدرة هذه المشاريع على تسويق منتجاتها للأسواق الخارجية لأسباب فنية وإدارية ومالية.

8. عدم قدرة هذه المشاريع في الحصول على المواد الأولية بطريقة كفؤة وبأقل كلفة، مما يؤدي الى زيادة تكلفة إنتاج السلع وارتفاع أسعارها مقارنة بنفس نوعية السلع التي تنتجها دول أخرى ومشاريع كبيرة (ماجدة العطية، 2008).

الدراسات السابقة :

تناولت الدراسات السابقة التي تمكن الباحثان من الحصول عليها دور المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ولم يتم العثور على أية دراسات تبين انعكاس تلك المشاريع على التنمية الاجتماعية .

ومن هذه الدراسات الدراسة التي أجراها مناور حداد وحازم الخطيب (2005) بعنوان دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأردن حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها ومميزاتها، ومحدداتها، و أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن هذه المشاريع سريعة الانتشار وتعمل على تخفيض حجم البطالة، والفقر في الأردن. وأن هذه المشروعات تواجه العديد من المشكلات الإدارية، والمالية، والتسويقية، والتنظيمية.

وتوصلت دراسة محمود الوادي (2005) الى أن أهم المشكلات التي تواجه المشاريع الصغيرة في الأردن هي محدودية التمويل ونقص الكفاءات الإدارية لدى أصحاب المشاريع.

وأجرى عزام سليمان (2004) دراسة بعنوان المشكلات التحويلية في المشروعات الصغيرة في القطر العربي السوري حيث توصلت هذه الدراسة الى ضرورة ايجاد صيغة مالية للتعامل مع المشروعات الصغيرة بطريقة تختلف عن المشاريع الكبيرة والى ضرورة إعادة النظر في القوانين والتعليمات الخاصة بالمشاريع الصغيرة وخاصة ما يتعلق منها بالقوانين الضريبية وضرورة دعم الحكومة للمشاريع الصغيرة .

وأجرى صالح الصالحي (2004) دراسة بعنوان أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري الى أن السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال التحولات الاشتراكية قد ساهمت في عرقلة تطور المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي تطلب تبني سياسات جديدة يصبح فيها الاقتصاد أكثر انفتاحا وقد أدى تبني مثل هذه السياسات إلى نمو هذه المشاريع وزيادة فاعليتها في التنمية

الاقتصادية والاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة وتخفيف مشكلتي الفقر والبطالة.

وأجرى بلال الحموري (2003) دراسة لواقع الصناعات الحرفية في الأردن حيث تم إجراء مقابلات مع أصحاب هذه الصناعات وتبين أن هذا القطاع يواجه العديد من المشكلات ومنها عدم توفر العمالة المدربة وصعوبة تسويق المنتوجات وضعف القدرات الفنية والإنتاجية .

أهمية الدراسة

تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمة فاعلة في الاقتصاد الوطني لأي دولة ففي الأردن تساهم هذه المشاريع في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، وهذا ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية للدولة من جهة وعلى التنمية الاجتماعية من جهة أخرى، وبالرغم من أهمية هذه المشاريع إلا أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي في البحث والدراسة وخاصة الانعكاسات الاقتصادية على التنمية الاجتماعية في المناطق الأقل حظا، والأكثر فقراً وبطالة كمحافظة الطفيلة ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة :

جاءت هذه الدراسة للبحث في اثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في محافظة الطفيلة وبالتحديد ستجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

ما واقع المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الطفيلة ؟

السؤال الثاني

ما الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة على حياة المواطنين المستفيدين من هذه القروض ؟

السؤال الثالث

ما المشكلات التي تواجه المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الطفيلة من وجهة نظر مديري هذه المشاريع؟

حدود الدراسة

تتحدد الدراسة فيما يلي:-

1. أجريت هذه الدراسة على المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الطفيلة.
2. اقتصرت هذه الدراسة على المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي تدعمها المنظمات الحكومية وهي : مديرية التنمية الاجتماعية ، وصندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والكمي في إجراءها وقد تم إتباع الخطوات الآتية :-

بيانات المشروعات الاقتصادية والصغيرة والمتوسطة :

تم الحصول على بيانات المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات ذات العلاقة وهي مديرية التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي وقد استخدمت هذه البيانات لوصف الواقع الاقتصادي للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الطفيلة.

الآثار الاجتماعية للمشروعات والمشاكل التي تواجه هذه المشاريع

للتعرف على الآثار الاجتماعية للمشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، والمشكلات التي تواجه هذه المشاريع قام الباحثان بتصميم استبانه تكونت في صورتها الأولية من جزئين : حيث تناول الجزء الأول اثر المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاجتماعية وتكون هذا الجزء في صورته الأولية من (20) فقرة ، وتكون الجزء الثاني من (15) فقرة لتحديد المشكلات التي تواجه هذه المشاريع.

الخصائص السيكومترية للاستبانة

لتحديد الخصائص السيكومترية الخاصة بصدق الاستبانة تم عرض الاستبانة على مختصين في العلوم المالية والإدارية، ومختصين في العلوم الاجتماعية، والتربوية، حيث طلب منهم الحكم على دقة الفقرة وسلامتها اللغوية، ومدى انتمائها للمجال الذي تقيسه، وبناء على أرائهم تم حذف بعض الفقرات وتعديل بعضها بحيث تكونت الاستبانة في صورتها النهائية من

(16) فقرة لقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، و(11) فقرة لقياس المشكلات التي تواجه هذه المشاريع.

ثبات الاستبانة

تم تحديد ثبات الاستبانة باستخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test retest) حيث بلغ معامل الثبات المستخرج بهذه الطريقة (0.84) وكذلك تم استخراج معامل الثبات باستخدام معادلة (كرنباخ ألفا) وقد بلغ معامل الثبات المستخرج بهذه الطريقة (0.91).

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع الإفراد المستفيدين من القروض الصغيرة والمتوسطة التي منحتها مديرية التنمية الاجتماعية، ومؤسسة الإقراض الزراعي، وصندوق التنمية والتشغيل في الفترة من (2000/1/1) ولغاية (2008/12/31) وقد بلغ عددهم (2351) مواطنا والجدول رقم (1) يوضح أعداد المستفيدين من هذه القروض.

جدول (1)
أعداد المستفيدين من القروض في محافظة الطفيلة

السنة	عدد المستفيدين		
	مؤسسة الإقراض الزراعي	صندوق التنمية والتشغيل	مديرية التنمية الاجتماعية
2000	226	34	29
2001	46	18	8
2002	6	123	18
2003	7	207	32
2004	118	229	33
2005	188	100	30
2006	177	73	26
2007	183	63	17
2008	210	174	13
المجموع	1161	1021	169

المصدر: مديرية التنمية الاجتماعية وصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الإقراض الزراعي في محافظة الطفيلة/2009.

عينة الدراسة

لغايات هذه الدراسة تم اختيار عينة عشوائية مقدارها (10%) من مجتمع الدراسة، قد بلغ حجم هذه العينة (236) فرداً.

النتائج

السؤال الأول :

ما واقع المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة على التنمية الاقتصادية في محافظة الطفيلة؟

للإجابة عن هذا السؤال تم الحصول على بيانات القروض الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات المعنية وهي: مؤسسة الإقراض الزراعي وصندوق التنمية والتشغيل ومديرية التنمية الاجتماعية والجدول رقم (2) يبين حجم القروض وعدد فرص العمل التي استفاد منها المواطنين في محافظة الطفيلة في الفترة من عام (2000/1/1) إلى (2008/12/31م) من مؤسسة الإقراض الزراعي.

جدول رقم (2)
بيانات القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قدمتها مؤسسة الإقراض الزراعي في الفترة من 2000/1/1 -2008/12/31

السنة	المبلغ (بالألف دينار)	عدد فرص العمل
2000	354.7	226
2001	76.25	46
2002	13.50	6
2003	14.30	7
2004	30.645	118
2005	45.99	188
2006	46.865	177
2007	110.67	183
2008	102.68	210
المجموع	795.6	1161

المصدر: مؤسسة الإقراض الزراعي/الطفيلة/2009

ومن هذا الجدول يتضح بان مجموع القروض الممنوحة للمواطنين لغايات إنشاء مشاريع زراعية صغيرة أو متوسطة قد بلغ (795.6) ألف دينار استفاد منها (1161) مواطناً وقد توزعت هذه المشاريع على الأنماط الآتية: مشروع إدارة المصادر الزراعية، ومشروع توزيع مصادر الدخل، ومشروع قروض القرى الصحية ومشروع الفقر والبطالة .

وقد استفاد من صندوق التنمية والتشغيل في الفترة مابين (2000/1/1) إلى (2008/12/31) (1021) مواطناً وبمبلغ إجمالي يساوي (2142.885) ألف دينار .والجدول رقم (3) يبين حجم القروض الممنوحة للمواطنين وعدد المستفيدين من هذا الصندوق.

جدول رقم (3)

بيانات القروض الممنوحة للمواطنين في محافظة الطفيلة من صندوق التنمية والتشغيل لغايات إنشاء مشاريع اقتصادية صغيرة أو متوسطة في الفترة من 2000/1/1م إلى 2008/12/31م .

السنة	المبلغ (بالألف دينار)	عدد فرص العمل
2000	143.775	34
2001	59.550	18
2002	281.450	123
2003	207.750	207
2004	252.365	229
2005	255.680	100
2006	238.010	73
2007	176.880	63
2008	527.425	174
المجموع	2142.885	1021

المصدر: صندوق التنمية والتشغيل/الطفيلة/2009

وفيما يتعلق بالقروض الممنوحة للمواطنين من مديرية التنمية الاجتماعية فقد بلغ مجموع هذه القروض (233.936) ألف دينار استفاد منها (169) مواطناً.

والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

جدول رقم (4)

بيانات القروض الممنوحة للمواطنين في محافظة الطفيلة من مديرية التنمية الاجتماعية في الفترة من (2000/1/1م) إلى (2008/12/31م) .

السنة	حجم القروض (بالألف دينار)	عدد فرص العمل
2000	27.3	29
2001	10.501	8
2002	17.702	18
2003	37.703	32
2004	39.854	33
2005	39.505	30
2006	36.406	26
2007	27.007	17
2008	25.258	13
المجموع	233.936	169

المصدر: مديرية التنمية والتشغيل/الطفيلة/2009

السؤال الثاني

مـــا الآثـــار الاجتماعيـــة والاقتـــصادية للمـــشروعات الـصغيرة والمتوسـطة علـى حياة المواطنين المستفيدين من هذه القروض ؟

للإجابـة علـى السـؤال تـم اسـتخدام الاستبانة المرفقـة وقد تـم التوصـل إلـــى أن المـــشاريع الـــصغيرة والمتوسطة قد ساهمت في تحسين الجوانـب الاجتماعيـة والاقتـصادية لأصـحاب هـذه المـشاريع. حيـث سـاهمت هـذه المـشاريع فـي زيـادة المـشاركة بالمناسـبات الاجتماعيـة وتوفير متطلبات الأسر والتقليل من مشكلتي الفقر والبطالـة، كمـا وفرت هذه المشاريع فرص عمل للجنسين. وبالرغم من هذه الايجابيات إلا أن هذه المشاريع لم تؤثر بشكل كافٍ على متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، كما لم تساهم بشكل فاعل في تدريس أبناء العاملين فيها بالمدارس الخاصة. وكذلك انخفاض دور هذه المشاريع في توفير الخدمات المتعلقة بالحاسوب والانترنت. والجدول رقم (5) يبين درجة الموافقة على فقرات الاستبانة.

جدول (5)
درجة الموافقة على فقرات الاستبانة الخاصة بتأثير المشروع على النواحي الاجتماعية

مساهمات المشروع	درجة الموافقة (%)	رتبة الفقرة
ساهم المشروع في تقليل نسبة البطالة	95	1
ساهم المشروع في تقليل نسبة الفقر	88	2
ساهم المشروع في المشاركة بالمناسبات الاجتماعية	85	3
ساهم المشروع توفير متطلبات الحياة الأسرية	82	4
ساهم المشروع في زيادة فرص العمل المخصصة للإناث	81	5
ساهم المشروع في زيادة فرص العمل للذكور	80	6
ساهم المشروع في تدريب ورفع كفاءة العاملين	79	7
ساهم المشروع في توفير المتطلبات اللازمة لدراسة أبنائي	70	8
ساهم المشروع في زيادة ثقافتي	70	8
ساهم المشروع في زيادة مدخراتي	67	10
ساهم المشروع توفير الكماليات الأسرية	65	11
ساهم المشروع في توفير حاسوب شخصي في المنزل	50	12
ساهم المشروع في توفير الاشتراك بالانترنت	15	13
ساهم المشروع في متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية	7	14
ساهم المشروع في تدريس أبنائي في مدارس خاصة	3	15
مكنني المشروع من الانضمام إلى الضمان الاجتماعي	2	16

السؤال الثالث

ما المشكلات التي تواجه المشروعات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الطفيلة من وجهة نظر مديري المشاريع؟

لقد وجد بأن أكثر المشكلات التي تواجه هذه المشاريع هي صعوبة متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية المتعلقة بالمشروع وضعف الدعاية والإعلام والإجراءات الروتينية الحكومية للحصول على القروض وعدم كفاية التمويل. والجدول رقم (6) يوضح درجة موافقة أصحاب هذه المشاريع على مدى تأثير هذه المشكلات على مشاريعهم.

جدول (6)
درجة موافقة أصحاب المشاريع على مدى تأثير المشكلات على مشاريعهم

المشكلات التي تواجه مشروعك	درجة الموافقة (%)	رتبة الفقرة
نقص الخبرة الإدارية	51	11
صعوبة تطوير المشروع	96	3
صعوبة متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية	98	1
نقص الخبرة الفنية	72	9
عدم كفاية التمويل	80	5
الإجراءات الروتينية الحكومية	87	4
زيادة الضرائب والفوائد على القروض	70	10
ضعف تدريب العاملين	77	6
صعوبة تسويق المنتوجات	75	7
عدم توافر المواد الأولية اللازمة للإنتاج	74	8
ضعف الدعاية والإعلام	98	1

مناقشة النتائج

أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة حيث تبين أن حجم القروض التي استفاد منها المواطنون من صندوق التنمية والتشغيل، ومؤسسة الإقراض الزراعي، ومديرية التنمية الاجتماعية، قد بلغ (3172.421) ألف دينار، استفاد منها (2351) مواطناً. وبذلك ساهم هذا المبلغ في توفير العديد من فرص العمل سواء للمقترضين أو للأشخاص العاملين في هذه المشاريع. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذه المشاريع تواجه العديد من المشكلات التي قد تحد من نموها وديمومتها والتي من أهمها ضعف الدعاية والإعلام، وعدم متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية، كما يواجه المستفيدين من هذه القروض عقبات تتعلق بإجراءات الحصول على القروض، وعدم كفاية التمويل وقد يعود ذلك إلى عدم توظيف هذا التمويل في بناء المشروع فقد يستفيد منه المقترض لتلبية حاجاته الشخصية كشراء أثاث للمنزل أو سيارة أو غيرها. ومن المشكلات الهامة التي يواجهها المقترضون صعوبة تطوير مشاريعهم وقد يعود ذلك إلى ضعف الدعاية والإعلان وعدم بحثهم عن سبل جديدة لتطوير المشاريع ومسايرة التقدم العلمي في هذا المجال، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى قناعة أصحاب هذه المشاريع بما ينتجونه خاصة أن مثل هذه المشاريع غالباً ما يكون هدفها تلبية حاجة السوق المحلي فقط. كما أن نقص الخبرات الإدارية والفنية وصعوبة تسويق المنتوجات، وعدم توافر المواد الأولية اللازمة للإنتاج يحد من إمكانية تطوير هذه المشاريع وبالتالي يقلل من قدرتها على منافسة الصناعات التي تنتجها المشاريع الكبيرة أو المستوردة من دول متقدمة.

وفيما يتعلق بالآثار الاجتماعية المترتبة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أشارت نتائج الدراسة إلى ارتباط كبير بين الاستفادة من فرص العمل والدخل الذي وفرته هذه المشاريع مما انعكس ايجابياً على النواحي الاجتماعية؛ حيث تبين أن هذه المشاريع ساهمت في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة في المحافظة، ووفرت فرصاً للعمل لكلا الجنسين، وزادت مشاركة الأفراد الاجتماعية سواء في المناسبات الاجتماعية أو زيادة ثقافتهم، وفي النواحي التعليمية أثرت هذه المشاريع على توفير المتطلبات اللازمة لدراسة الأبناء وتوفير الحاسوب الشخصي لهم؛ إلا انه يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة المشروع في التحاق الأبناء بالمدارس الخاصة وقد يعزى ذلك إلى عدم توافر مدارس خاصة في المحافظة والاقتصار على رياض الأطفال أو الصفوف الأساسية الدنيا في عدد من المدارس الخاصة.

وكذلك يلاحظ انخفاض الاشتراك في خدمة الانترنت وربما يعود ذلك إلى عدم المعرفة بأهمية ذلك أو لتحفظ الأهل على وجود هذه الخدمة في منازلهم.

ونظرا لعدم إلزامية الانضمام للضمان الاجتماعي لوحظ تدني إقبال أصحاب هذه المشاريع على الاشتراك بصندوق الضمان الاجتماعي.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل مناور حداد وحازم الخطيب (2005)، ودراسة الصالحي (2004)، والتي أشارت إلى تأثير هذه المشاريع في الحد من الفقر والبطالة، كما وتتفق نتائجها كذلك مع دراسة محمود الوادي (2005) في تأثير مشكلة التمويل ونقص الخبرات الإدارية لدى أصحاب هذه المشاريع. ومع دراسة بلال الحموري (2003) في تأثير مشكلة التسويق وضعف القدرات الفنية والإنتاجية لدى أصحاب هذه المشاريع.

التوصيات

اعتماداً على ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج فان الدراسة توصي بما يلي:

- ضرورة قيام الجهات المعنية بمتابعة المشاريع الاقتصادية طويلة المدى الصغيرة والمتوسطة للتأكد من إسهام هذه المشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تقليل الفائدة والإجراءات الروتينية للحصول على القروض.
- عقد دورات توعية للحاصلين على هذه القروض لتوعيتهم بالأمور الإدارية والفنية والتسويقية، وكيفية تطوير مشاريعهم.
- دعم المنشآت وتطوير دورها في الاقتصاد الوطني.
- إنشاء صندوق خاص تكون مهمته دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- التوسع في إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- زيادة حجم الدعم المالي المقدم من الدولة خاصة في المناطق الأقل حظا.
- إجراء المزيد من الدراسات حول هذه المشاريع ومتابعة تقدمها وانعكاساتها على المواطن والوطن.

المراجع

- احمد الهنداوي (1998). دور الدولة في دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر.

- بلال الحموري وفضل اللبدي (2003) الصناعات الصغيرة جداً في الأردن. الواقع والتحديات. ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة. التحديات والآفاق المستقبلية. جامعة اليرموك.

- دائرة الإحصاءات العامة (2008). مسح العمالة والبطالة. التقرير السنوي.

- رشيد بدوي (2008). أي دور للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (www.tanmia.ma/articleimprint(14/9/2009))

- صالح الصالحي (2004).أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. الإشكاليات وآفاق التنمية. القاهرة.(ص 165 –194).

- عبد القادر عبد القادر (1999). الاستراتيجيات التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة الدقهلية. المؤتمر العلمي السنوي الثاني للصناعات الصغيرة. جامعة المنصورة.

- عزام سليمان (2004). المشكلات التمويلية في المشروعات الصغيرة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة حلب. (ص 33 –45).

- عمر رفيق (1995) . آثار السياسة الاقتصادية في الخطة الاقتصادية والاجتماعية 1993، 1997م على التشغيل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وزارة التخطيط والتعاون الدولي. عمان .

- كنجو كنجو (2007). إستراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب. المؤتمر العلمي الخامس. جامعة فيلادلفيا. عمان.

- ماجدة العطية (2009). ادراة المشروعات الصغيرة. دار المسيرة. عمان.

- محمد هيكل (2003). مهارات إدارة المشروعات الصغيرة. مجموعة النيل العربية. سلسلة المدرب العالمية. ص(20).

- محمود الوادي (2005). المشروعات الصغيرة وأهميتها والتحديات الواقعية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن. المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس والعشرون. العدد الأول.(ص 35 – 51).

- مناور حداد وحازم الخطيب (2005). دور المشروعات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. مجلة اربد للبحوث والدراسات المجلد التاسع. العدد الأول. (ص 113- 157).

ملحق رقم (1)
الاستبانة

عزيزي مدير مشروع

يقوم الباحثان بدراسة بعنوان الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة في محافظة الطفيلة بهدف التعرف على اثأر هذه المشاريع والمشاكل التي تواجها .

ونظرا لما نعهده فيك من دقة وأمانة، نرجو التكرم بتعبئة الاستبانة المرفقة علما بان المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لإغراض البحث العلمي فقط .

الجزء الأول

مصدر تمويل القرض:.....

قيمة القرض:.....

اسم المشروع:.....

عدد العاملين في المشروع :.....

الجزء الثاني

المشكلات التي تواجه مشروعك	موافق	محايد	غير موافق
نقص الخبرة الإدارية			
نقص الخبرة الفنية			
عدم كفاية التمويل			
الإجراءات الروتينية الحكومية			
زيادة الضرائب			
ضعف تدريب العاملين			
صعوبة تسويق المنتوجات			
عدم توافر المواد الأولية اللازمة للإنتاج			
ضعف الدعاية والإعلام			
صعوبة تطوير المشروع			
صعوبة متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية			

الجزء الثالث

مساهمة المشروع في الجوانب الاجتماعية

مساهمات المشروع	موافق	محايد	غير موافق
ساهم المشروع في تدريس أبنائي في مدارس خاصة			
ساهم المشروع في زيادة المشاركة بالمناسبات الاجتماعية			
ساهم المشروع في توفير المتطلبات اللازمة لدراسة أبنائي			
ساهم المشروع في توفير حاسوب شخصي في المنزل			
ساهم المشروع في توفير الاشتراك بالانترنت			
ساهم المشروع توفير متطلبات الحياة الأسرية			
ساهم المشروع توفير الكماليات الأسرية			
ساهم المشروع في تقليل نسبة البطالة			
ساهم المشروع في تقليل نسبة الفقر			
ساهم المشروع في زيادة ثقافتي			
ساهم المشروع في زيادة فرص العمل المخصصة للإناث			
ساهم المشروع في زيادة فرص العمل للذكور			
ساهم المشروع في تدريب ورفع كفاءة العاملين			
ساهم في زيادة مدخراتي			
مكنني المشروع من الانضمام إلى الضمان الاجتماعي			
ساهم المشروع في متابعة التطورات العلمية والتكنولوجية			